

## مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

### دور المجتمع المدني في تفعيل عملية إعادة إدماج المساجين

**The Role Of Civil Society In Activating The Prisoner Reintegration Process**

يونسى حفيظة\*

جامعة محمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)، h.younsi@univ-boumerdes.dz، مخبر الآليات القانونية

للتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية

تاريخ النشر: 2023/03/01

تاريخ القبول: 2023/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2022/12/01

\* المؤلف المرسل

**الملخص:**

عملت الجزائر منذ استقلالها على تكريس المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان احترام الكرامة البشرية وتجريد العفوية من كل عنف بدني أو معنوي عبر تشريعاتها الرسمية وعلى رأسها الدستور وقانون تنظيم السجون الذي اعتمد هذا الأخير على المبادئ العالمية الحديثة في مجال معاملة المساجين التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة المنعقدة بجنيف يوم 30 أوت 1955 التي أضفت بعدا إنسانيا على نشاط الإدارة العقابية وجعلت من السجن أداة إصلاح وعلاج في إطار احترام الحقوق الأساسية المسجون، وعلى إثر هذه الرعاية اللاحقة لإعادة إدماج الاجتماعي للمحبوسين تفضلت هيئات الدولة ويساهم فيها المجتمع المدني على التكفل بفترة المحبوسين ومساعدتهم على الإدماج عن طريقة جمعيات وطنية الغرض هو التدخل الإيجابي في تطوير المنظومة السجينة.

**الكلمات المفتاحية:** الرعاية اللاحقة؛ المحبوسين؛ المجتمع المدني؛ إعادة إدماج.

**Abstract :**

Since its independence, Algeria has worked to perpetuate the basic principles of human rights, respect for human dignity, and strip punishment of all physical or moral violence through its official legislation, foremost of which is the constitution and the prison regulation law, the latter of which relied on modern international principles in the field of treatment of prisoners approved by the United Nations. The United Nations convened in Geneva on August 30, 1955, which added a human dimension to the activity of the punitive administration and made prison a tool of reform and treatment within the framework of respecting the basic rights of prisoners. As a result of this post-care for the social reintegration of prisoners, state agencies, and civil society contributes to them, undertake to take care of the prisoners' welfare and help them reintegrate through national associations and positively intervene in the development of the prison system.

**Keywords:** aftercare; imprisoned; civil society; reintegration.

## مقدمة:

أصبح الحديث عن المجتمع المدني يكتسي أهمية بالغة، نظرا للدور الحيوي الذي يقوم له والحركية التي يعرفها على جميع المستويات بشكل طبيعي وبحرية بعيدا عن أي تأثير من سيادة الدولة، فالمجتمع المدني عبارة عن مجموعة من الفعاليات غير الحكومية من شخصيات ومنظمات وهيئات ونقابات، التي سعى إلى الرفع من مستوى الحياة العامة للمواطنين في كل المجالات.

ولكي تحقق هذه الفعاليات مساعيها بالشكل المرغوب فيه يتعين عليها بذل عناية كبيرة في إقناع السلطات بجدوى أنشطتها حتى يتأتى لهذه الأخيرة الانخراط بشكل فعال في مشروع المواد تحقيقه، وذلك بتزويدها بالمساعدات المالية والمادية الضرورية لإدماجه.

إن الحركية التي يعرفها المجتمع المدني بمختلف مكوناته ما هو إلا نتيجة للقفزة النوعية التي عرفها ميدان حقوق الإنسان في إطار صيرورة دولية ومحلية ساهمت في بلورتها عطاءات إنسانية وفكرية واجتهادات المهتمين بالشأن الحقوقي فانصب الاهتمام على البحث عن سبل تحسين ظروف السجن، كواقع مؤلم في حد ذاته وتحويله من فضاء العقاب إلى فضاء لإعادة التربية والتهذيب وهو ما أخذت به معظم التشريعات الحديثة من بينها قانون تنظيم السجون وإعادة إدماج المحبوسين حسب نص المادة الأولى "يهدف هذا القانون إلى تكريس مبادئ وقواعد لإرساء سياسة عقابية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين".

وفي هذا السياق أيضا فإن برنامج إصلاح السجون الذي يحتل حيزا كبيرا في برنامج إصلاح العدالة، والذي شرع تطبيقه مع تنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية لوضع توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة حيز التطبيق في مجال إعادة تكييف المنظومة التشريعية والتنظيمية وبالأخص تفتح المؤسسات عن المجتمع المدني وجمعيات وهيئات البحث العلمي والهيئات الخيرية ووسائل الاعلام والاتصال وذلك من أجل تكريس دور هذه الفعاليات في الوقاية من الجريمة ومساعدة المنحرف على العدول عن الانحراف واندماج داخل المجتمع عن طريق إدخاله في عالم.

## المبحث الأول: مفاهيم وتعريف منظمات المجتمع المدني

يولي المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بموضوع المجتمع المدني منذ عدة عقود حتى أصبح الحديث من المجتمع "المدني العالمي" و "المواطن العربي" الذي تتجسد معه اسمى معاني المساواة والحرية وحقوق الإنسان.

وفي هذا المجال تسعى العديد من المنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة إلى تشجيع ودعم المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المحلية، وذلك من خلال البرامج الإنمائية المتعددة التي تسطرها سنويا التي أصبحت الآن تميل "إلى التكوين والتدريب" بمختلف هيئاتها، وتشجيع المجتمع المدني في مختلف بلدان العالم وتشكيل المنظمات غير الحكومية وخاصة المجتمعات النامية، وتسعى إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي والتكنولوجي والمعرفي (من خلال التكوين والتدريب) لهذه المنظمات المحلية.

وتعد الجزائر من الدول السبّاقة في تبني المجتمع المدني مقارنة بالدول العربية<sup>2</sup>، وذلك من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسة الواقعية، وقد تشكل المجتمع المدني محورا لمختلف الإصلاحات

الاجتماعية والسياسية التي قامت بها الدولة منذ الاستقلال حتى الآن وذلك في محاولة منها لاستخدامه كوسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي، وهو ما نلمسه من خلال القوانين المتعاقبة التي خصص بها عقب كل الإصلاحات لذلك يلتصق مفهوم المجتمع المدني في أغلب الحالات بدلالات معيارية وإيديولوجية. وهو عبارة عن مجموعة من المؤسسات والمنظمات التطوعية غير الربحية وغير تجارية، والتي تلعب دورا مهما بين الدولة من جهة وبين المواطن والمجتمع من ناحية أخرى لتحقيق فائدة للمجتمع وللمواطن، فهي تساعد على تحقيق السلام والاستقرار والتكامل الاجتماعي.

كما تلعب دورا هاما في نشر الثقافة والوعي بين المواطنين من خلال إعطاء الدورات وتوزيع النشرات المتعلقة بمواضيع مختلفة مثل العنف والإرهاب والإجرام، كما لديها قدرة على ترسيخ المبادئ الأساسية للحياة عند المواطن مثل التسامح والشفافية والاحترام والعيش بسلام.

### المطلب الأول: دور المجتمع المدني في إعادة إدماج المساجين

جسدت المؤسسات العقابية الإصلاحات الحديثة وصارت محل المتابعة والاهتمام مؤكدة على جملة من الترتيبات تصب في مجملها في التكفل بالسجين ومرافقته في معركة إعادة الإدماج إلى ابعده حدود. وتشمل التدابير المتخذة لحساب المحبوسين ضمان احترام حقوق الإنسان وتكريس الحقيقي لتصورات إعادة التربية التي يهيئ المحيط للمحبوسين إلى مراجعة الذات والعدول عن السقوط مرة أخرى في وكر الانحراف والجريمة ومن أجل هذه الغاية جاءت اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاط إعادة تربية المحبوسين وإعادة إدماجهم الاجتماعي إلى فتح باب أمام المجتمع المدني ليكون شريكا فعالا في مساعدة المحبوسين على ضوء سياسة وطنية أضفت مرونة على أنظمة السجون في مجال تشغيل السجناء الذي لعب دور أساسي في العملية إدماج النزلاء والنزلاء، وبالتالي يجب أن يكون له تواجد فعلي في البرنامج العام لتنفيذ العقوبة بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على علاقة السجين بالعالم الخارجي، ومساعدته على أخذ المبادرات الإيجابية، بما في ذلك تطوير مؤهلاته عبر التكوين المهني ومزاولة مهنة التي تلعب دور حقيقي في تقوية النزول على المستويين النفسي والاجتماعي، لأنه يغرس فيه الشعور بالمسؤولية ومعنى الواجبات، وأهمية بذل الجهد وإعادة ربط العلاقات الاجتماعية.

وقد آثار وزير العدل حافظ الأختام في المنتدى الذي خصص موضوعه حول الدور الحركة الجمعوية في إعادة إدماج الاجتماعي للمحبوسين، إن وزارة العدل لعبت دور فعال في برنامج إصلاح السجون خاصة بعد صدور قانون تنظيم السجون وإعادة إدماج المساجين 2005 الذي وضع منظومة عقابية جزائرية حديثة تتماشى مع التحولات التي عرفها المجتمع، وتساير في الوقت ذاته المبادئ والمعايير الدولية<sup>3</sup>، خاصة منها القواعد التي تضمنها أحكام الاتفاقيات الدولية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المساجين فأهم ما جاء به هذا القانون هو دعم حقوق المساجين وتوسيع فرض إدماجهم عن طريق إحداث آليات تفعيل برامج الإدماج، وجعل السجون أكثر تفتحا على العالم الخارجي، يهدف تقليص الحواجز الموجودة بين المؤسسات العقابية والمجتمع وبالتالي فتح باب أمام الجمعيات بزيارة السجون، وكذلك لأي شخص بإمكانه أن يقدم منفعة هامة لهذه الفئة.

بالإضافة إلى اللجنة الوزارية المشتركة تنسيق نشاطات إعادة إدماج بين قطاعات الدولة والجمعيات المحلية، لتدعيم التعاون القطاعي في مجال مساعدة إدماج المساجين، والتنسيق فيما بينها. وقد استفادة وزارة العدل من تجارب الدول الأوروبية المتقدمة في مجال إعادة الإدماج المحبوسين وعلى رأسها التجربة الفرنسية حيث تقدم الحركة الجمعوية نشاطا معتبرا تجاه مساعدة المحبوسين إلى درجة أن أصبحت تواجد بكل مؤسسة عقابية جمعية ذات طابع اجتماعي وثقافي ورياضي، تقوم بدعم نشاطات إعادة إدماج الاجتماعي المحبوسين.

هذا إلى جانب الجمعيات ذات طابع الوطني التي تنشط في هذا المجال: كالجمعية الوطنية لزوار السجون، الفدرالية الوطنية للجمعيات المختصة باستقبال وإعادة إدماج الاجتماعي للمحبوسين، الاتحاد الوطني للفدراليات الجهوية لديار استقبال عائلات وأقارب المساجين وغيرها.

أما في كندا حيث تشارك الجمعية الوطنية للمتطوعين بصفة فعالة في برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، معتمدة في ذلك على قدرات كل عضو فيها، وإيمانهم القوي بتقديم المساعدات الضرورية لإنقاذ هذه الفئة، وتشمل هذه الجمعية مختلف الشرائح المجتمع المدني. (طلبة الجامعات، أصحاب المهن والحرف، أساتذة، أطباء... إلخ) ويشارك الجميع في مختلف النشاطات التعليمية، محو الأمية، النشاطات الترفيهية، الرياضة التكفل بالمدمنين من هنا يجب أن تستفيد من هذه التجارب وخبرات المجتمع المدني في مساعدة المساجين من أجل إدماج في الدول المتقدمة.

### المطلب الثاني: كفاءات وسبل تعاون منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات العقابية

إن الجهود المبذولة لنجاح برامج إعادة التربية وإدماج المساجين تبقى محدودة الفعالية ما لم يتم استمرارها إلى مرحلة ما بعد انقضاء فترة العقوبة، لذلك حرصت وزارة العدل على اشتراك باقي القطاعات في سياسة إعادة الاجتماعي عن طريق تشجيع العمل الجمعوي في ميدان حماية المحبوسين وضمان الدعم لهم.

وفي هذا الصدد تم تنظيم عدة ملتقيات وطنية كالمتمتدى الوطني حول دور المجتمع المدني في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الذي انعقد يومي 12 و 13 نوفمبر 2005 الذي جاء ليكرس أحد المحاور الهامة في برنامج إصلاح السجون المتضمن اشتراك قطاعات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في عملية إعادة إدماج المحبوسين والذي أكد فيها معالي وزير العدل حافظ الأختام "إن عملية إدماج المحبوسين لا تقع على كاهل وزارة العدل لوحدها وإنما هي مهمة جميع القطاعات الدولة والمجتمع المدني ككل".

كما وضحت الندوة الوطنية لإصلاح العدالة والتي انعقدت يومي 28 و 29 ماي 2005 على العمل على التوعية المجتمع بسياسية إعادة إدماج المحبوسين باستعمال كافة الوسائل والإمكانيات بما في ذلك وسائل الاعلام المختلفة وتكنولوجيات الاتصال واستغلال موقع الانترنت الخاص بوزارة العدل لاطلاع الجمهور على برامج الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وتحسين المجتمع المدني بدوره في هذا المجال.

وقصد تفعيل هذا الجهود شرعت إدارة السجون في الجزائر حول التحاور الإقليمي وباقتراح من الاتحاد الأوروبي بهدف إبراز التجارب الميدانية للمنظومة العقابية في مختلف المجالات التشريعي والتنظيمي، ألسنة ظروف الاحتباس

وفقا للمعايير الدولية وكذا عصنة القطاع. وقد شارك في الملتقى مختلف الهيئات المنظمة من وزارة العدل ومفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، رؤساء الإدارات السجون فرنسا، إيطاليا، تونس، ليبيا، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، بالإضافة إلى ممثلي الهيئات الدولية بالجزائر على غرار اللجنة الدولية للصليب الأحمر CCR، برنامج الأمم المتحدة للطفولة UNICEF برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ONUDC ومنظمة الإصلاح الجنائي PRI وقد أشار السيد: جون أورورك عن جودة الجهود الجزائرية في إطار إصلاح السجون والتي أصبحت تعتبر نموذجا يقتدي به لدول إفريقية وأوروبية.

### المبحث الثاني: تعاون منظمات المجتمع المدني مع المصالح الخارجية لإعادة الإدماج

أنشئت المصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي لنزلاء المرحلة ما بعد الإفراج، وهي المرحلة في غاية الأهمية والحساسية تجند الجهود فيها من أجل توفير كل أدوات النجاح ومقوماته في سبيل التكفل بالسجين في مرحلة ما بعد العقوبة تجعل منه إنسانا آخر لا يفكر في الانحراف أو مداومته<sup>4</sup>. ويشعر بثقل المسؤولية لفعل شيء ما إيجابي لصالح المجتمع الذي كان رؤوفا معه ومتقبلا لاحتضانه من جديد مطبقا القاعدة "عفا الله عما سلف"، وهذا بفضل سياسة وطنية رافقته وتكفلت به منذ دخوله إلى المؤسسة العقابية والخروج منها محتفظا بحقوق وواجبات، إنها سياسة تراعي ظروف الاحتباس المادية وضمنان تغطية صحية مرضية للمحبوس، وتحرص على إيجاد الصيغ الأنسب لتكوينه وتعليمه على أكثر من صعيد، واعتماد المناهج الأقوم في تجسيد برامج إعادة التربية والإدماج وتعزيز صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات المعني بمتابعة الشخص المحبوس<sup>5</sup>.

إنها سياسة أقرت إصلاحات جذرية في الوسط العقابي، أضفت مرونة على أنظمة السجون، جسدتها على أكمل وجه، تداير الإفراج المشروط لأسباب صحية والوضع في الوسط المفتوح والحرية النصفية والورشات الخارجية. سياسة ذهبت إلى الأبعد في إعطاء نظرة للسجون وإزالة عنها الصورة العقابية إلى صورة مغايرة فتحت أبوابها أمام المجتمع المدني الذي قرر أن يكون شريكا كاملا في معركة إعادة التربية والإدماج بكل مقومات النجاح.

وقد نصت المادة 113 من القانون 04-05 على "إنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة السجون تكلف بالتعاون مع المصالح المتخصصة للدولة والجمعيات المحلية بتطبيق برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين"<sup>6</sup>. تقوم هذه المصالح بمتابعة الأشخاص الخاضعين للالتزامات والشروط الخاصة المترتبة على وضعهم في أحد الأنظمة المنصوص عليها في القانون 04-05.

كما يمكن بهذه المصالح أن تقوم بتكليف من السلطات القضائية بإجراء التحقيقات الاجتماعية ومتابعة الأشخاص الموضوعين تحت الرقابة القضائية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-67 الذي يحدد تنظيم وسير المصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، بحيث تم برجة إنشاء مؤسسات دورها الرعاية اللاحقة، وهي بمثابة مصلحة خارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

وبهذا الخصوص توجد المصلحة الخارجية على مستوى المجالس القضائية للولايات "أدرار، وهران، تلمسان، البويرة، بومرداس، عنابة، الشلف، قلمة، البليدة، ورقلة، مهمتها تطبيق البرامج المعتمدة في مجال إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين في انتظار فتح مصالح أخرى في باقي الولايات.

## المطلب الأول: أهداف المصالح الخارجية

ذات طابع اجتماعي تسعى من خلالها الدولة في سبيل تطوير المنظومة العقابية إلى إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بعد الإفراج عنهم باعتبارها رعاية لاحقة، فالمحبوس يخضع لاستراتيجية خاصة ابتداء من دخوله المؤسسة العقابية من كافة البرامج التأهيلية تبعا لذلك وجدت مصلحة التقييم والتوجيه إلى غاية الإفراج عنه لتقوم المصالح الخارجية بإعادته إلى المجتمع للعيش في كنفه دون عائق.

وقد نصت المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 05/429 المؤرخ في 2005 أن الغرض من إنشاء اللجنة المشتركة هو إشراك كل قطاعات الدولة التي لها علاقة بعملية إعادة الإدماج باعتبارها هذه اللجنة أعلى العلية التي تسهر على حسن تطبيق وفعالية السياسة العقابية الوطنية، من خلال تركيبها التي تشمل كل القطاعات وكل الفاعلين في مجال مكافحة الجريمة على عزار ما هو معمول في الأنظمة الراشدة في هذا المجال.

- أما فيما يخص مهام المصلحة فقد حددتها المادة 3 من المرسوم التنفيذي 06-07 والتي تعمل على السهر على استمرارية برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي بالنسبة للأشخاص المفرج عنهم بناء على طلبهم.

- 67-07 مرسوم تنفيذي يحدد كيفية تنظيم وسير المصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المؤرخ في 19 فبراير 2007.

وفي ظل مسار الإصلاح العقابي عرف قطاع السجون تفتحا كبيرا على صعيد الخارجي، هذا ما جسدهته المادة 36 من القانون 04-05 بنصها "يمكن بترخيص من وزير العدل أو النائب العام المختص إقليميا أن تستقبل المؤسسات العقابية زيارة الباحثين والجمعيات والمنظمات الحكومية أو غير الحكومية ذات طابع الإنساني أو الخيري المهتمة بعالم السجون وكرست المادة 66-2 من نفس القانون هذا المسعى بقولها "يمكن ترخيص استثناء بزيارة المحبوس من طرف أشخاص آخرين وجمعيات إنسانية وخيرية إذا تبين أن في زيارتهم فائدة لإعادة إدماجه اجتماعيا. وكل هذه الإجراءات تضيء إلى التقارب بين المجتمع وأفراده المنحرفين، وتعمل على تغيير نظرة المجتمع المدني بخصوص دور المؤسسات العقابية الذي لم يعد يقتصر على مجرد تقييد الحرية، إلى جانب تعزيز ترقية حقوق الإنسان في وسط العقابي بفتح السجون أمام الزيارات الميدانية التي تقوم بها المنظمات العاملة تحت لواء الأمم المتحدة وكذا المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان (منظمة العفو الدولية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة الإصلاح الجنائي PRI" وهذا كله يرجع إلى عصرنة قطاع السجون أنظمة ظروف الاحتباس، وتطبيق أحسن أنظمة المتعلقة بمعاملة المساجين.

## المطلب الثاني: مجالات تدخل منظمات المجتمع المدني

مع بداية إصلاح المنظومة العقابية من طرف وزارة العدل سنة 2005 وذلك بصدور قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجديد أكد المشرع الجزائري إشراك المجتمع المدني في العمل على إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم وذلك في المادة 112 التي نصت على "إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين هي مهمة تضطلع بها هيئات الدولة ويساهم فيها المجتمع المدني وفقا للبرامج التي تسطرها اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المنصوص عليها في المادة 21 من القانون وكتيجة

لذلك برزت عدة منظمات وجمعيات تهتم بشؤون المساجين وخاصة المفرج عنهم منها، منظمة الكشافة الإسلامية، جمعية الأمل، جمعية أولاد الحومة، المنظمة الوطنية لرعاية وإدماج المحبوسين وتضم هذه المنظمات والجمعيات الناشطة في المجتمع المدني الأفراد المتطوعين المنحدرين من مختلف الشرائح الاجتماعية كطلبة الجامعات، أصحاب المهن والحرف، أساتذة، أطباء أخصائيون نفسانيون ممرضون متقاعدون وغيرهم، بعضهم يعمل بصفة دائمة وبعضهم نشاطهم مؤقت.

حيث تعمل هذه المنظمات والجمعيات على أن تكون وسيطا بين المحبوس المفرج عنه والسلطات المحلية قصد توظيفه باعتبار أن مشكل العمل أو مزاولة المهنة السابقة هو العائق الذي يبقى يلزم كل فرد مسبق قضائيا. فتعمل هذه المنظمات على إدماج المساجين المفرج عنهم في وظائف حسب مستواهم التعليمية ونوعية الشهادات المشغلة وكذلك بالعمل على تسجيلهم بالمكاتب المؤهلة، أو توجيههم وإرشادهم بغرض الابتعاد عن بؤر الفساد.

كما تعمل هذه المنظمات وتساهم في مختلف الأنشطة منها:

- التعليم الفردي لذوي المستوى المحدود.
- نشاطات محو الأمية بالنسبة للمحبوسين المفرج عنهم الأميين.
- النشاطات الترفيهية والرياضية والدينية التي تريد من اندماج المحبوسين المفرج عنهم في المجتمع.
- التكفل بالمدمنين على المشروبات الكحولية والمخدرات بأنواعها نفسيا واجتماعيا.
- زيارة المحبوسين في السجون ومساعدة أسرهم بمبالغ مالية وألبسة وأفرشة وغيرها.
- تقديم الدعم والنصائح لمسيري المؤسسات العقابية في مجال إعداد السياسات والبرامج الإصلاحية.
- كما تساهم أيضا بتقديم الأفكار والاقتراحات الهادفة إلى تحسين النشاطات الموجهة للمساجين داخل المؤسسات العقابية.

وتتعاون المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة إدماج الاجتماعي للمحبوسين مع عدد من جمعية وطنية. هذه الجمعيات هي ذات طابع اجتماعي ثقافي وتربوي تقوم بتنظيم عدة أنشطة على مستوى المؤسسات العقابية والمراكز المتخصصة للأحداث بالتنسيق مع رؤساء المصالح إعادة الإدماج لدى المؤسسات العقابية ورؤساء المصالح الخارجية لإعادة الإدماج.

تتمثل أنشطتها في تقديم دروس التنمية البشرية محو الأمية، الحلاقة فنون الزخرفة، صناعة الحلويات، دروس نظرية وتطبيقية في الطرز على القماش، أيام إعلامية وتحسيسية، محاضرات، إحياء المناسبات الدينية والوطنية، تكريم المحبوسين الناجحين في مختلف الشهادات والمسابقات.

تعاون في إطار الشراكة مع قطاعات الدولة ومن بينها الشراكة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحت رعاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والتي كانت فرصة سائحة للتعريف بمنتجات المحبوسين عبر المؤسسات العقابية والديوان الوطني للأشغال التربوية والتمهين في إطار إدماج اجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم.

إن الجمعيات الخيرية خاصة ذات الطابع الديني والمدني كانت تتولى الرعاية اللاحقة منذ نشأتها بمساعدة المحكوم عليهم عند الإفراج عنهم، لم يد العون والمساهمة في إعادة الإدماج والإصلاح رغم أن الدولة بأجهزتها وهيئاتها

المختصة بارتباطها بالسياسة العقابية وما تحتاجه الرعاية من أموال كبيرة يصعب توفيرها بالجهود الذاتية، إلا أنها عملت على المفرج عنهم من أجل التأقلم قد شجع على ذلك القطاع الخاص لما يجمع من متطوعين وما يتمتعون من خبرة، إلا أن الدولة أوجبت أن يكون هذا النشاط وفق إطار التوجيه العام للدولة والتنسيق الكامل مع المؤسسة الرسمية والمتخصصة وأن تقدم الدولة المساعدات المالية لجميع الجمعيات التطوعية من أجل تحقيق الهدف، وهو إعادة تأهيل والإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

وتعهد الدولة بالرعاية لاحقة إلى أشخاص مديرين يمتازون بالخبرة من أجل معرفة المشاكل والصعاب التي تحيط بالمحكوم عليه أثناء الإفراج عنه والعمل على مراقبة ودعم والتحقق من سيره في طريق التأهل والتكيف الاجتماعي. وهذا ما نصت عليه المادة 112-114 في عملية الإدماج الاجتماعي ومساهمة الهيئات الدولية والمجتمع المدني في مجال المساعدات المالية.

### المطلب الثالث: دور الكشافة في إدماج الأحداث الجانحين

تقوم الكشافة الإسلامية من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية ومراكز إعادة التربية بعدة أدوار مختلفة من حيث الشكل والمضمون، حيث تعمل على الالتزام بالاتفاقية الشراكة مع إدارة السجون بتاريخ 9 جويلية 2003 من جهة، وتقوم بتطبيق برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين "الذكور والإناث" من جهة أخرى. وتتعدد الأنشطة التي تهدف إلى إعادة بناء شخصية الحدث وتهيئة للاندماج في البيئة الاجتماعية وتعزيز الثقة في نفسه وتهيئة الظروف المناسبة لإبراز قدراته ومهاراته وإمكانياته، حتى تجعل منه فردا مفيدا لنفسه، ويستطيع أن يشارك في بناء وتنمية مجتمعه.

وأهم ما يميز تلك النشاطات والبرامج التي تشرف عليها الكشافة بالتنسيق مع الأخصائيين والمربيين هو التنوع في تنفيذها، فتارة تنفذ داخل المركز وتارة أخرى خارجها، وتراعي كذلك الظروف والاحتياجات النفسية والاجتماعية للأحداث، فمثلا يكون أفراد الكشافة من نفس الجنس والعمل للقيام بأنشطة وبرامج الإدماج، حيث يخصص لقسم النساء فرقة المرشدات والتفاعل، وقسم الذكور الأحداث، وحدتي الكشاف المتقدم والجوالة، هذا ما يساعد على تحقيق ولاحتكاك والتفاعل والانسجام والبرامج ويشعر الأحداث بالراحة النفسية وعدم الإحراج والانزعاج.<sup>7</sup>

- تركز الكشافة على الأنشطة والبرامج التي تساعد وتشجع الأحداث على المشاركة فيها وبذل الجهد الفكري والبدني وإشارة النشاط والحيوية في نفوسهم مما يساعد تعزيز الثقة في شخصية الحدث ويدفعه إلى تغيير اتجاهاته ومواقفه السلبية ومثال ذلك المسابقات الفكرية الفردية والجماعية وبرامج الوعظ الديني وحفظ القرآن والحديث الشريف ومنافسات كرة القدم والشطرنج وتنس الطاولة. كل هذه الأنشطة تساهم بشكل كبير في إنجاح برامج إعادة إدماج الاجتماعي لهم.<sup>8</sup>

- تنظيم رحلات سياحية الفائدة الأحداث، حيث تمكنهم من تغيير الظروف السابقة وتشعرهم بقسط من الحرية والتطلع على البيئة الخارجية. ومثال على ذلك تنظيم مخيمات صيفية على شاطئ البحر لفائدة الأحداث في كل سنة.

حيث يختار من كل مركز إعادة التربية أفراد تتوفر فيهم بعض الميزات مثلاً أن يكون الحدث حسن السلوك والانضباط وقضى نصف مدة العقوبة وتكون مدة الزمنية للمخيم بين الأسبوع إلى أسبوعين حيث توزع على الأحداث اللباس الكشفي ويخضعون لبرنامج يومي وتنظيم مثلما يطبق في المخيمات الكشفية، ويشرف على تأطيرها وتنظيمها قادة أفواج الكشفية يتم تعيبي مسبقاً<sup>9</sup>.

تم إدماج بعض الأفراد بعد الافراج عنهم في بعض الولايات، حيث شهدت بعض الأفواج الكشفية استقطاب بعض الأحداث مثلاً في ولاية الجلفة قام أحد المفرج عنهم من سجن وهران بتأسيس فوج الخلود سنة 2004 ولحد الآن هذا الفوج ينشط فيه أكثر من 200 كشاف بالإضافة كذلك إلى تأسيس أفواج كشفية في كل من سطيف، وهران، العاصمة وبعد هذه التجربة فردية من نوعها في الوطن العربي، ويتوقع أن تحقق نجاح أكبر وإنجازات أوسع<sup>10</sup>.

**الخاتمة:**

إن عملية إصلاح المحكوم عليه وإعادة إدماجه في المجتمع مهمة صعبة، لذا ينبغي تكثيف الجهود لإنجاحها، ولكن ذلك متوقف على تكاتف حضور جميع أطراف بدء من الجهاز القضائي الذي يشرف على تطبيق العقوبة ومتابعة عملية التنفيذ من خلال:

- توعية المجتمع بضرورة مساعدة المفرج عنهم للاندماج في المجتمع والنظر إليهم على أنهم أشخاص عاديون يفترض أنهم ابتعدوا عن السلوك الاجرامي.
- التثقيف من عقد ندوات وطنية وملتقيات دولة لإتمام مشاريع مبرمجة في قطاع السجون لتحسين مستوى الاحتباس على مستوى أحسن.
- عقد دورات تكوينية لبعض موظفي المؤسسات العقابية عبر الدول للتطلع على سجون العالم وتحقيق سياسة عقابية ناجحة ومتكاملة.
- مساعدة المحبوسين المفرج عنهم بالاندماج في المجتمع من جديد وذلك من خلال تمكينه من الاستفادة من فرص الشغل والتعليم والتكوين كباقي فئات المجتمع.
- التكفل بالمحبوسين المفرج عنهم والمعوزين وخاصة فئتي الأحداث والنساء بالإيواء في المراكز الخاصة.
- تعزيز المعاملة العقابية الحديثة المنتهجة بموجب قانون 04-05 وإثراء الترسانة القانونية المتعاملة بالسياسة الجنائية ككل عن طريق تعديل أحكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية يشكل ليطماشى وأهداف سياسة إعادة الادماج الاجتماعي.
- الاسراع في تجسيد المشاريع المبرمجة في إطار إصلاح قطاع السجون من خلال بناء مؤسسات عقابية متنوعة وفق المعايير الحديثة بشكل يسمح من توجيه وتصنيف المحبوسين حسب شخصيتهم ودرجة خطورتهم ومعاملتهم العقابية.
- تجسيد الحقيقي المركز قاضي تطبيق العقوبات المستحدث بموجب قانون تنظيم السجون الجديد عن طريق دعم استقلالية والعمل على تفرغه الكامل لمهامه وإعفائه من المهام القاضية الأخرى.
- إعادة الاعتبار لدور مدير المؤسسة العقابية وتوسيع صلاحياته في اتخاذ القرارات وطرق العلاج المقترحة في مجال تكيف العقوبة تعزيز المهام واختصاصات قاضي تطبيق العقوبات.

- العمل على توعية وتحسيس المجتمع وتعريفه بمختلف الانظمة المستحدثة لتحقيق سياسة إعادة الإدماج باستعمال كافة الوسائل واستغلال الامكانيات المتاحة لاسيما منها الاعلام وتكنولوجيا الاتصال.
  - تقليص القوة بين السجن والمجتمع وفتح السجون أمام نشاط الجمعيات وإعانات المتطوعين.
  - توسيح ثقافة الإدماج الاجتماعي في سلوك الأفراد ونشاط الحركة الجمعوية.
  - تفضيل دور التعاون بين القطاعات الدولة والمجتمع المدني في مجال إعادة إدماج -المحبوسين.
- الهوامش:**

<sup>2</sup> مؤتمر الأمم المتحدة الاول لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد بجنيف يوم 30 أوت 1955 والتي أضفت بعد إنسانيا على نشاط الإدارة العقابية والمدتين 112 و 113 من قانون تنظيم السجون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فبراير 2005 أن السجن أداة إصلاح وعلاج يضمن احترام الحقوق الأساسية للمسجون وعلى رأسها والمحافظة على الكرامة والمعاملة الحسنة والإدماج والمتابعة حتى خلال خروجه من السجن.

<sup>3</sup> سعيد شعباني، دور وسائل الإعلام في ترقية العمل الجمعي باتجاه المنحرفين وتحسيس الرأي العام، المنتدى العام حول دور الحركة الجمعوية في إعادة المساجين، الجزائر، 2005.

<sup>4</sup> اسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2009، ص192.

<sup>5</sup> رسالة الإدماج -المديرية العامة لإدارة السجون - العدد 01، مارس 2005، ص34.

<sup>6</sup> قانون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فبراير 2005، يتعلّق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي، ج.ر.ج. ج العدد 12 الصادرة في 13 فبراير 2005.

<sup>7</sup> ملاحظة لجنة الخبراء التابعة لمكتب العمل الدولي حول مراقبة تطبيق معايير العمل الدولية، الدورة 107 بمؤتمر العمل الدولي 2017 حول تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقية العمل الدولية رقم 105 بشأن إنهاء العمل الجبري.

<sup>8</sup> يعمل كذلك على تجسيد المهارات والأساليب الكشفية ونقلها إلى الأحداث من خلال تقديم بعض العروض الكشفية والتجمعات والحركات التدريبية داخل المراكز، مثل الصيحات الكشفية والنداء والتحية، كما تحاول أن تشرك الأحداث في مثل هذه العروض بهدف تعليمها لهم.

<sup>9</sup> قام المركز الدولي لدراسات السجون بإنجلترا (لندن) على تصنيف الكشافة الاسلامية الجزائرية ضمن المنظمات العالمية الناشطة في السجون وهذا ما صرح به الخبيرين البريطانيين "أندي باركلي و أليستر بايلي" في لقاء مع القائد العام للكشافة الاسلامية والمدير العام لإدارة السجون، حيث تضمن اللقاء عرض تجربة الكشافة الجزائرية، فاطمة دريدي، أمال زرفاوي، محمد امين قيرواني، "الكشافة الإسلامية الجزائرية ودورها في إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، 01-03-2017، الصفحات 82-95.

<sup>10</sup> اتفاقية الشراكة بين مديرية العامة لإدارة السجون وإعادة إدماج المحبوسين والكشافة الإسلامية الجزائرية بتاريخ 09 - 07 - 2003.

- اتفاقية مع مختلف القطاعات الوزارية ومختلف الهيئات منها اتفاقية مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة بتاريخ 05-04-2004 .

- الاتفاقية المبرمة مع الجمعية الجزائرية لحو الأمية "اقرأ" بتاريخ 19-02-2001.

- الاتفاقية المبرمة بين المديرية العامة لإدارة السجون والمكتبة الوطنية بتاريخ 21-10-2004.

- الاتفاقية المبرمة بين المديرية العامة لإدارة السجون وجمعية أمل لمساعدة المساجين بتاريخ 02-10-2003.

- الاتفاقية المبرمة كذلك مع وزارة الصحة ووزارة العمل والحماية الاجتماعية سنة 1997، في السجون ومختلف البرامج والأنشطة التي تسرف عليها.